ISSN = 2073-6614 pp: 522-548 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

The grammatical dispute in Anwar Al_Masabih for Al_jendi Accusatives as a sample (669 A.H.)

مسائل الخلاف النحوي في كتاب أنوار المصابيح للجندي (ت669هـ) المنصوبات أنموذجاً

Asst.prof: Mahmood Khalaf Hamad
Anbar University - Faculty of Art
mahkhmood@uoanbar.edu.iq

Saba Hamed Ahmed Awad
Sab20a1020@uoanbar.edu.iq

أ. م. د. محمود خلف حمد السبهاني
جامعة الأنبار_ كلية الآداب

صبا حامد أحمد عواد
جامعة الأنبار_ كلية الآداب

Received : 14/6/2022 Accepted : 14/8/2022 published 30/9/2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177705

Abstract:
This paper examines the disputes concerning accusative nouns in (Anwar Al-massabih by Taj El-Din Al-jendi (669 A.H)), which is one of the explanations of (Misbah Al-matrazi (617 A.H)). The aim is to highlight the issues, which causes a grammatical dispute, and to explore how Al_jundy presents these issues and his ideology. Furthermore, the paper denotes the more acceptable ideology of the issues that causes the dispute. The paper consists of six issues. First, the dispute concerning confronting the predicate of the negation word Laisa. Second, the dispute concerning omitting one of the objects of Zahna wa Akhahwataha .Third, the dispute concerning the accusative of a vocative. Fourth, the dispute concerning the accusative of Almstthna. Finally, the dispute concerning confronting Altamyz on its accusative.
Keywords: Grammatical dispute – aljendi – Anwar Almasabeeh

المُلخّص:
يتناول هذا البحث المسائل الخلافية في الأسماء المنصوبة في كتاب (أنوار المصابيح لتاج الدين الجندي (ت: ٦٦٩هـ)، وهذا الكتاب هو أحد شروحات (مصباح المطرزي (ت: 617هـ))، ويهدف هذا البحث إلى إبراز المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحاة، وبيان أسلوب الجندي في عرضه لهذه المسائل، ومذهبه والراجح من مذاهب هذه المسائل، واشتمل البحث على خمس مسائل، وهي:

الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها، والخلاف في حذف أحد مفعولي (ظَنَّ وأخواتها)، والخلاف في ناصب المنادى، والخلاف في ناصب المستثنى، والخلاف في تقديم التمييز على عامله، وحاولت فيه جمع بعض آراء النحاة وعرضها، وبيان الراجح منها لدى المصنف ولديَّ، وأسأل الله أنْ أكونَ قد وُفِّقت في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، الجندي، أنوار المصابيح

المقدمة

الحمد لله الدَّيان، الذي أنزل القرآن، وعلم الإنسان البيان، والصلاة والسلام على محمدٍ العدنان، وعلى آله وأصحابه أصحاب الخِصال الحِسان، وأخص منهم العشرة المبشرين بالجنان.

أما بعد:

فيكفي لغتنا شرفاً أنْ جعلها الله لغة القرآن، فَتَجَلَّت فيه في أبهى صورها وأجمل حللها، إذ أنزله الحكيم محكم التركيب، تام الفصاحة، { لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ} [1].

لقد كان كتاب الله السبب الأول في وضع النحو، كما أنّه المصدر الأول في استنباط القواعد اللغوية بصورة عامة، والنحوية بصورة خاصة؛ فأما السبب الأول: فَلَمّا انتشر الإسلام وعلا شأنه؛ بعدم أن مَنَّ الله على المسلمين بكثرة الفتوحات الإسلامية في شتى بِقاع الأرض مما أدى إلى ارتحال الأعاجم والموالي واختلاطهم بالعرب، فبدأت أَلسُن العرب تضعف شيئاً فشيئاً حتى تفشّى اللحن، وَلَم يقتصر على العربية، بَل طال كتاب الله، وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومن الأمثلة الكثيرة على ما وقع مِن اللحن في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم): أنَّ رجلاً لَحَّن أمام النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال (صلى الله عليه وسلم): ((أرشدوا أخاكم))[2].

أما في عصر الصحابة –رضوان الله عليهم أجمعين– فمن أمثلة استنكار اللحن قول أبي بكر الصديق (رضي الله عنه): "لأنْ أقع فأسقط خير مِن أقْرأ فألحن"، وقول عمر (رضي الله عنه) عندما أخطأ قوم في الرمي ولحنوا: (والله لَخَطَؤكم في لسانكم أشدَّ عليَّ مِن خطئكم في رَميكم). فلما رأى العلماء والأئمة ذلك انتفضوا يذبون عن كتاب الله وسنة نبيه وعن العربية، فبدأوا في وضع قواعد النحو؛ لِصَون اللسان مِن الخطأ في كتاب الله، وَلِحفظ اللسان مِن اللحن وَمِن هؤلاء الأئمة، وعلى رأسهم: ابو الأسود الدؤلي، والخليل، ويونس، فوضع هؤلاء وغيرهم قواعد النحو العربي إلا أنه لَم يكن

(1) سورة فصلت: 42.

(2) المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، 439/2، رقم الحديث: 3643

بهذه الصورة التي عليها اليوم، بَل كان مختلطاً بالعلوم اللغوية الأخرى، كالصرف، والبلاغة، ثم أخذ في التطور شيئاً فشيئاً حتى أصبح علماً مستقلاً ومع تظافر جهود العلماء في وضع المصنفات النحوية، والدروس العلمية التي كانت تُلقى في المساجد ودور العلم، ومع تطور هذا العلم، بدأ النحو ينحو منحىً جديداً؛ إذ ظهرت عليه بعض سِمات الخلاف، وكانت في بدايتها لا تعدو أنْ تكون مذكرات أو وجهات نظر، ثم بعد ذلك أَخذت بالتطور حتى برز إلى جانب علم النحو الخلاف النحوي[1].

وقد جاءت دراسة (المسائل الخلافية في الأسماء المنصوبة في أنوار المصابيح) على ست مسائل، وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: الخلاف في تقديم خبر ليس عليها:

هذه إحدى المسائل التي طال الخلاف فيها نحاة البصرة أنفسهم؛ إذ انقسموا إلى فريقين، فمِن مُجيزٍ للتقديم، وهم الجمهور، ومِن معارض له، وهم بعض البصريين، وجمهور الكوفيين، فهل تابع الجندي أصحابه البصريين، أم ذهب مذهب الكوفيين؟!

قال الجندي : ((أما ليس فمن السبعة الأولى عند المتقدمين من البصريين، ومن اللواتي في أوائلها (ما) عند قوم، فعلى القول الأول يجوز قولك ليس منطلقاً زيدٌ، ومنطلقاً ليس زيدٌ، ووجه القياس على جواز تقديم خبره على اسمه، وعلى القول الثاني لا يجوز الثاني)) [2]، وقد أشار بقوله: ((فمن السبعة الأولى)) إلى: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، واللاتي ذكرهن في موضع متقدم وحكمهن في تقديم الخبر عليهن وعلى أسمائهن جائز.

أما اللاتي في أوائلها (ما) فيجوز تقديم خبرها على اسمها لا عليها، وهو مذهب متقدمي البصريين [3]، ومنهم أبو علي الفارسي[4] ،وابن برهان [5]والزمخشري [6]، ونسبه سيبويه إلى الخليل إذ يقول: ((ومثل ذلك أعبدَ الله كنت مثله؛ لأن كنتُ فعل، والمثل مضاف إليه، وهو منصوب، ومثله: أزيداً لستَ مثله؛ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيتُ أخاه. وهو قول الخليل))[7]. واستدل

(1) ينظر: المسائل الخلافية في شرح التسهيل، اطروحة دكتوره، آمال علي عبد العال:5.
(2) أنوار المصابيح: 427.
(3) الإنصاف :١/١٦١.
(4) الايضاح الفارسي، ١/٤٠٧.
(5) شرح اللمع لابن برهان، العكبري، ١/٥٨.
(6) الكشاف، ٢/٨٨.
(7) الكتاب: 102/1.

البصريون لما ذهبوا إليه بأدلة أحدها قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [1]، ووجه استدلالهم بهذه الآية؛ أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإنّ قوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ}يتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على ليس؛ فالمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[2]،وكذلك استدلوا على جواز مذهبهم، بأنّ الأصل فيها العمل؛ إذ هي من الأفعال، والدليل : قبولها تاء التأنيث، والضمائر ، ورُدَّ عليهم دليلهم بأقوال: أحدها: أنّ (يوم) في موضع رفع وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، إلا أنَّ البصريين أجابوا هذا الرد بأنّه لو كان كما قلتم لكان مبتدأ والجملة بعده خبر، وهذا يلزم عود ضمير على المبتدأ، فيكون الكلام: ليس مصروفاً عنهم فيه، كما أنّ يوم مضاف إلى فعل معرب، وفي هذه الحالة يكون إعراب المضاف جيد كما أنّه لا حجة لهم في قولهم :((الأصل في الأفعال الإعمال))[3]؛ لأنّ هذا دليل على جواز الإعمال، وليس على التقديم[4].

والثاني: إن صح نصبه فهو إنما نُصب بـ (مصروف) على أنه ظرف له؛ لأن الظروف يُتساهل في نصبها، وذلك لا يلزم جواز النصب في غيرها، ورد البصريون بجواز اعمال الخبر المتأخر.

وأُجيب بأنّه منصوب بفعل مقدر يدل عليه الكلام، والتقدير:((يُلازمهم يوم يأتيهم))، ورده البصريون بعدم الحاجة إلى تقدير فعل مع وجود فعل عامل، وهذا مقدم على الاضمار لأنه ليس من القياس [5].

الثالث: ((لا خلاف في تقديم خبرها على اسمها، ولم يوجد الخبر متقدماً على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور الا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل؛ ألا ترى أنَّ (كان) يتقدم خبرها على الاسم وعليها وأنَّ خبر (إنّ) وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها...)) [6].

إذن فـ(ليس) – لديهم– مثل كان وأخواتها في جواز تقديم منصوبها على مرفوعها، ومثاله: ليس قائماً زيد، فإذا جاز ذلك، جاز تقديم خبرها عليها؛ لأن تقديم المنصوب على المرفوع تصرُّف والتصرف للأفعال بحق الأصل [7].

ومما يدل على ضعف حجة البصريين، شبه ليس بـ(ما)؛ فالاثنان يستعملان في للنفي، وقد تُحمل ليس على (ما)، وذلك عندما ينتقض نفيها بـ(إلا)[1]، ومنه قول العرب :ليس الطيّبُ إلّا المِسْكُ.[2]

---

(1) سورة هود، الآية: 8.

(2) ينظر: الانصاف: 162/1، وينظر: التبيين: 316، وشرح اللمع: 59/1، وشرح المفصل لأبن يعيش: 114/7، وشرح الجمل لأبن عصفور: 374/1، وشرح الكافية للرضي: 297/2، والتصريح: 188/1.

(3) الإنصاف :١/١٦٢.

(4) المرجع نفسه :١٦٢/١

(5) ينظر: التبيين: 317.

(6) التذييل: 179 – 180، وينظر: شرح اللمع: 59.

(7) ينظر: التبيين: 317 – 318.

وأجابوا بأنّ (ليس تخالف (ما)؛ لأنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، ... إنه لا يجوز أن تُقاس ليس على (ما)، فيجاب عنه :بأنه ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع احكامه بل لا بُد من أن يكون بينهما معايرة)[3]، وحتى لو فُرِضَ ب((أنها فعل ولكن غير متصرف ولا حقيقي بل هو اشبه بالحرف ...))[4]، وحاول البصريون نقض القولين حيث أجابوا عن الأول بأن (ليس) عندهم فعل وليست بحرف ومن الأدلة على ذلك اتصال الضمائر بها نحو قولك: ليسوا مسافرين [5]، وعن الثاني أجابوا بأن عدم تصرف الفعل لا يسلبه عمله، وقد ظهر ذلك في تقدم خبر ليس عليها [6].

أما الكوفيون فقد منعوا تقديم خبر (ليس) عليها، واختارهُ المبرد، إلا أنه لم يصرح بذلك؛ بل أشار إلى ذلك، ومن قوله: ((... و(ليس) لا يوجد فيها هذا التصرف فمن اين قلتم إنها فعل؟...)) [7]، وممن ذهب مذهب الكوفيين: ابن السراج[8]، والجرجاني [9]، وابن الانباري [10]، و الشلوبين [11]، ومِن الأدلة التي استدل بها الكوفيون: ((أنها لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه عليه كـ (ما) ...، فكذلك إذا اشبهتها في النفي مُنعت من التقديم وهذا أولى ...))[12]. وأجيب بأن كونها لفظاً لا ينفي فعليتها؛ لأن اللفظ يشمل الاسم والفعل والحرف، والعمل لا ينتسب اليها بكونها لفظاً، بل بكونها فعلاً...))[13].

---

(1) ينظر: الإنصاف، 1/ 161.

(2) الكتاب:١/٧١.

(3) الانصاف:1/ 161.

(4) التبيين: 317 – 318.

(5) ينظر: التبيين: 308، والمقتضب: 87/4–190، والاصول لأبن السراج: 182/1، والمرتجل: 126–127، وشرح المفصل: 114/7، وشرح الجمل لأبن عصفور: 373/1.

(6) ينظر: التبيين: 318–319.

(7) المقتضب: 87/4.

(8) الاصول: 89/1–90.

(9) المقتصد: 408/1–409.

(10) اسرار العربية: 140، والانصاف: 163/1.

(11) شرح المقدمة الجزولية: 773–774، والتوطئة: 228.

(12) التبيين: 321–322.

(13) المصدر السابق: 322–323.

ومن الأدلة أيضاً ضعف الاعتماد على فعلية ليس لأسباب منها: إلغائها عن العمل، وهو ما حكاه سيبويه[1] عن بعضهم أنه قال: ليس زيدٌ قائمٌ، ومن النحويين من عدَّها حرفاً محضاً ومنهم من أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية نحو: عليه الرجل ليسي، كما أنها لا تتصرف، وعند اتصال ضمير المخاطب والمتكلم بها لا يُكسر أولها، وغير ذلك من الأدلة [2].

وهذه من المسائل القليلة التي رجحها ابن الأنباري في الانصاف[3] وكذلك رجحها عبد اللطيف الشرجي في ائتلاف النصرة[4]، وانا معهم في ترجيح المذهب الكوفي على البصري، رغم أنّ ما استدل به البصريون– بحسب رأيهم – من القياس والسماع؛ إلا أنَّ ما جاؤوا به لم يصمد أمام أدلة وردود الكوفيين عليهم، ولعل السبب– في نظري– هو طبيعة ليس؛ إذ انها ذات وجهين، فهي مشابهة لـ(عسى)، وفعلي التعجب في عدم تصرفها، ومثل (ما) في نفي الحال.

المسألة الثانية: حذف أحد مفعولي "ظن وأخواتها"

قال الجندي: ((... الاقتصار على أحد مفعولي هذه الأفعال ممتنعٌ؛ لأنّك لو اقتصرتَ على الأول في قولك: "ظننتُ زيداً منطلقاً" لم يعلم القصة المظنونة، ولو اقتصرتَ على الثاني لم يُعلم صاحب القصة))[5].

منع الجندي حذف أحد مفعولي ظنَّ، وهو مذهب جمهور النحاة، وشيخهم سيبويه؛ إذ قال: ((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى، فهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من افعالهن، فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة: رأيتُ وضربتُ، وأعطيتُ في الإعمال؛ تقول: أظنُّ زيداً منطلقاً،...))[6].

وقد أيضاً فقد أشار المبرد إلى ذلك من خلال بيانه أحوال عمل هذه الأفعال فقال: ((فالذي تلغيه لا يكون متقدماً، إنما يكون في إضعاف الكلام، ألا ترى أنّك لا تقول: ظننتُ زيدٌ منطلقٌ))[7].

---

(1) وممن نسب هذا القول إلى سيبويه ابن الانباري، ينظر: الانصاف: 161–162، ومنهم من جعل ليس كـ (ما) وذلك قليل حتى لا يكاد يُعرف...، الكتاب: 147/1.

(2) ينظر: التبيين: 321–322.

(3) ينظر: الإنصاف: 268/1 .

(4) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٤٥–٤٦ .

(5) أنوار المصابيح: 444.

(6) الكتاب: 1/ 118 – ١١٩.

(7) المقتضب، للمبرد: 2/ 11.

ويقول ابن جني: ((يختص بهذه الأفعال أربعة أشياء، لا يشاركهن فيها غيرها، منها: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصيران مفعوليها ولا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لأنَّ الأول لا يستغني عن الثاني والثاني لا يستغني عن الأول. فإن لم تذكرهما فهو جائز وقد جاء ذلك في التنزيل، قال الله تعالى: {وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ} [1]، والتقدير: زعمتموهم إياهم. فلم يذكر المفعولين؛ لأنه معلوم. فأما أنْ تذكر أحدهما، فلا يجوز إلا في القليل النادر، قال الشاعر[2]:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُا عَاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ

فَلَم يعدّه إلى المفعولين في اللفظ. فأما قوله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ} [3] فمن قرأ بالياء[4] كان (الذين) هو الفاعل إلى قوله: {بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا} فلما طال الفاعل بالصلة، أعاد الفعل، فقال: {فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ} فأعاد مع المفعولين ذكر الفعل والفاعل، فعلى هذه القراءة، لا بُدّ من ضم الباء في {تَحْسَبَنَّهُمْ } الثانية؛ لأنَّ الفاعل فيها مستكن وأما من قرأ بالتاء[5]، فـ{الَّذِينَ يَفْرَحُونَ}: المفعول الأول. وقوله {بِمَفَازَةٍ} هو المفعول الثاني، إلا أنه كرر الفعل لما طال المفعول الأول بالصلة...))[6].

وممن تبع هذا المذهب: الشريف الكوفي؛ إذ قال: ((ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين لزوال الفائدة، وليس ذلك كالأفعال الأولى؛ لأنَّ تلك الأفعال إذا حذفت أحد المفعولين بقيت الفائدة في المفعول الأول، وها هنا إذا حذفت المفعول الثاني ذهبت الفائدة رأساً؛ إذا قلتَ: علمتُ زيداً منطلقاً، فالعلم إنما هو في الانطلاق الذي يحدد له، قال تعالى: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} [7]، فالعلم إنما يتحدد بإيمانهن، لأنّهُن كُنَّ معروفات))[8].

المذهب الآخر: جواز حذف أحد مفعولي (ظنَّ أو خال) لكن بشرط أنْ يدل عليه دليل، ومن الأدلة على ذلك، ما ورد في (معاني القرآن) في قراءة قوله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي

(1) سورة الكهف، الآية: 52.

(2) البيت لكميت، وهو في الهاشميات 38.

(3) سورة آل عمران، الآية: 188.

(4) وهم: ابن كثير، وابو عمرو، ونافع وغيرهم، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: 2/ 246.

(5) وهم حمزة، والكسائي وغيرهم، حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زرعة: 186.

(6) شرح اللمع: لابن جنى: 184.

(7) سورة الممتحنة: الآية: 10.

(8) البيان في شرح اللمع، للشريف الكوفي: 196 –197.

الْأَرْضِ } [1]؛ إذ قال الفراء: ((قرأها حمزة (لا يحسبنَّ) بالياء ها هنا وموضع (الذين) رفع، وهو قليل أنْ تعطَّل (أظنُّ)...))[2].

ومن الأدلة أيضاً ما ورد في كتب السيرة النبوية؛ فقد ورد عن سَوَاد بن قارب أنه قال:- ((سبحان الله يا أمير المؤمنين، لقد خِلْتَ فِيَّ، أي: خِلْتَ فيَّ الشر))[3]. وقول العباس بن عبد المطلب: ((لا والله ما أظنه، أي: ما أظنه كذلك))[4].

تبين موقف النحاة من حذف أحد مفعولي ظنَّ فلم يجيزوا حذف مفعولي ظنَّ أو أحدهما إذا لم يدل عليهما دليل؛ فإن وجد ما يدل عليه جازَ ويُعد اختصاراً؛ وإلا فلا يجوز الحذف؛ لما يترتب على ذلك من جهل بخبر (ظنَّ)، أو (اسمها) الأمر الذي يؤدي إلى كلام غير مفيد؛ فلا يُعلَم مُراد المتكلم، وما يؤيد ذلك ويقويه القراءات المتواترة والقراءات المتواترة أحق أنْ تتبع.

ولم يبين الجندي هذا الحذف، هل المراد حذفه مع وجود دليل أم لا؟ وبما أنّه بَصري المذهب إذن لا شك أنَّه منع الحذف عند عدم وجود دليل؛ إذ إنَّ البصريين لا يمنعون الحذف وهذه الحال، قال الأشموني: ((أما حذفهما لدليل -ويسمى اختصاراً- فجائز إجماعاً... وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف؛ فمنعه ابن ملكون، وأجازه الجمهور، ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ} [5]، قراءة (يَحْسَبَنَّ) [6] بالياء (آخر الحروف)، أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به خيراً))[7].

تَبيّن لي ممّا تقدم، أنَّ الراجح من هذه المذاهب هو مذهب البصري وهو قول جمهور النحاة، فلا يجوز حذف أحد مفعولي ظنَّ والاقتصار على أحدهما؛ لعدم الإفادة من الكلام، إلا إذا دلَّ على المحذوف دليل فإنّه جائز لأجل الاختصار. والله أعلم.

---

(1) سورة النور: الآية: 57.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 259، وينظر: الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحجاجها، لمكي القيسي: 2/ 142، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، للشهاب الدمياطي: 2/ 302.

(3) السيرة النبوية، لابن هشام: 446/1.

(4) المصدر نفسه: 2/ 45.

(5) شرح الاشموني: 1/ 164.

(6) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: 1/ 124.

(7) سورة آل عمران: 180.

المسألة الثالثة: الخلاف في ناصب المنادى

تعددت أقوال النحاة حول ناصب المنادى، وقد ذهبوا إلى ستة أقوال: –

الأول: أنه منصوب بفعل محذوف مقدّر

والثاني: أنه انتصب بالأداة

والثالث: أنَّ العامل فيه معنوي، وهو غرض المتكلم

والرابع: هو أنَّ الناصب الأداة إلا أنها نصبت على سبيل النيابة عن الفعل أو على أنها كأسماء الأفعال

والخامس: أنَّ حروف النداء كالأفعال وهي التي نصبت المنادى

والسادس: أنَّ النداء قد يكون خبراً أو إنشاءً، نحو يا فاسق؛ لاحتمال الصدق والكذب[1].

قال الجندي متسائلاً عن العامل في المنادى: ((... فإن قيل: العامل في المنادى ماذا، فالجوابُ: أنَّ العامل فيه هو الفعل، وليس لحرف النداء فيه عمل؛ لأن الأصل أنْ يُقال: أدعوك، فحذف الفعلُ، وجعل يا كالنائب عنه، وهو أعرق في الحكمة؛ إذ في حذف ذلك الفعل اختصارٌ، وفي حرف النداء دلالة على المحذوف[2] مع رفع اللبس؛ لأن المنادي حين ينادي وهو في حال الدعاء والاستقبال...))[3].

فأمّا المذهب الأول: أي القائلون بأنَّ المنادى منصوب بفعل محذوف على أنّهُ مفعول به وسواء كان النصب على اللفظ أم المحل، وقد لزم هذا الفعل المقدر الإضمار، وهذا مذهب سيبويه[4]، والجمهور إذ قال: ((فحرف النداء سَدَّ مسدَّ الفعل في اللفظ فقط دون العمل، أمَّا العمل فللفعل المضمر))[5]، وعلة إضماره لدى ابن جني هي أنه ((لو تجشّم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً، لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب))[6].

---

(1) ينظر: الهمع: 2/ 32–33، واللباب للعكبري:329/1، وأسرار العربية: 207.

(2) وما هذه الحروف الا للتنبيه للمدعو، فهي غير مختصه بالجملة الاسمية او الفعلية، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ 51.

(3) أنوار المصابيح: 291.

(4) أسرار النداء في لغة القرآن: 18.

(5) الكتاب: 2/ 182.

(6) الخصائص: 1/ 187.

أما الرأي الثاني: فقد ذهب أصحابه إلى أنه ينتصب بحرف النداء، واختلفوا كذلك في الأداة فمِنْ قائلٍ بأنَّ الحرف ناب مناب الفعل فعمل فيه، وبقولهم هذا يُعَدَّ مشبه بالمفعول به، واستدلوا بجواز الإحالة في (يا) وممن ذهب الى هذا الرأي المبرد[1]، وابو علي[2]، –في قوله الآخر– ويُردّ عليهم بأنّ (يا) قد تُحذَف، والفرقة الثانية ذهبت إلى أنَّ حروف النداء جميعها أسماء أفعال وأنها هي التي نصبت المنادى، فـ (أُفٍّ) عندهم بمعنى أتضجر، وممن ذهب إلى ذلك الفارسي[3]، وأجيب بأنها لا يمكن أن تتحمل الضمير لتعمل، فكيف تعمل؟ ولو عملت لا تكتفي بها دون المنصوب إذ إنَّ المنصوب زائد، أو فضلة[4].

وقد ذكر الجندي هذين الوجهين وأجاب عنهما، أمَّا الأول فتقدم ذكرهُ، واما الثاني فقال فيه: (وقال بعضهم أنَّ حرف النداء عامل؛ لأنَّ يا عبد الله غير محتمل للصدق والكذب، وقولك: أدعو عبد الله محتمل لهما، فيكون حرف النداء هو العامل، فهذا قول ظاهر الفساد؛ إذ لا يلزم إعمال الحرف لخروج الكلام بدخوله عن احتمالهما؛ ألا ترى أنَّ همزة الاستفهام في قولك: إنَّ زيداً أكرمتهُ؟، اخرجت الكلام عن احتمالهما، ولم يلزم من ذلك كونها عاملة، فكذا فيما نحن فيه)[5]، والوجه الثالث: هو العامل المعنوي، وقال فيه السهيلي: ((ويظهر لي الآن أنَّ (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جوت)[6]، و(ها)، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه، وإلى ذكره، كما، ويدلك على أنَّ حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو: صاحبَ زيدٍ أقبل، وقوله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [7]، وإنْ كان مبنياً عندهم، فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل))[8].

وبقي الوجه الرابع: وهو جعل (يا) كأسماء الأفعال، وقدّر القائلون بذلك احتمال ضمير مستتر في هذه الأدوات، وقد نسب ابن يعيش هذا القول للفارسي إذ قال: كان أبو علي يذهب في بعض

(1) المقتضب: 4/ 202.
(2) شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 316، وشرح التسهيل: 2/ 317.
(3) المصدران السابقان، مع الهمع: 2/ 130.
(4) أنوار المصابيح: 291.
(5) نتائج الفكر في النحو: 61–62.
(6) وهو اسم فعل يقال عند دعوة الإبل للماء، المرجع السابق.
(7) يوسف: 29.
(8) نتائج الفكر في النحو: 61–62.

كلامه الى أنَّ (يا) ليس بحرف، وإنما هو اسم من اسماء الفعل)[1]، وقيل بأنه للكوفيين[2]، وأجيب بأنه يلزم من الأخذ به اتصال الضمير كاتصاله ببقية العوامل، ولم يرد عن العرب في ذلك شيئاً فلم يقولوا: إيّاك، على أنها تحوي (يا) النداء، بل قالوا: أيا إيّاك، فلا يقبل إلا الضمير المنفصل[3].

وهناك أقوال أخرى غير التي ذكرتها إذ انني اكتفيت بأشهر الأقوال، وهي أنَّ حروف النداء أفعال، أو أنها أخبار لا إنشاء؛ لأن النداء –عند القائلين به– منه ما هو خبر ومنه ما هو إنشاء، نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الكذب والصدق[4].

وأتبع الجندي مذهب سيبويه والجمهور إذ إنه يرى بأنَّ الناصب للمنادى هو فعل محذوف للاختصار مع وجود ما يرفع اللبس؛ فأدعو، لا يدل على أنه داع في الحال..، وأشار الى المذهبين المتبقيين بقوله: ((فبقي ياك))[5]، فوضع الضمير المنفصل وهو إيّاك موضع هذا المتصل؛ لعدم استقلاله بنفسه، ثم لم يخلُ من التباس المنادى كما اذا كان بين جماعة، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير المنفصل؛ نحو: عبد الله في قولك: يا عبد الله، فعلم أنَّ الناصب هو الفعلُ[6])).

يتضح أنَّ الوجوه جميعا تؤدي إلى نتيجة واحدة وهو نصب المنادى، سواء نصب بفعل محذوف، أم بحرف النداء، ام بغير ذلك.

المسألة الرابعة: الخلاف في ناصب المستثنى

اختلف النحويون في تحديد العامل في المستثنى المنصوب، فنتجت عن محاولاتهم احتمالات كثيرة؛ ولعل السبب في ذلك يعود لطبيعة دراسة باب الاستثناء، ولقابليته على حمل وتقدير احتمالات كثيرة، وقد تعددت مذاهب العلماء في العامل حتى أوصلها بعضهم إلى ثمانية مذاهب:

_ الأول: الناصب له الفعل بتوسط إلّا

_ الثاني: الناصب له (استثنى) أي: معنى الفعل

_ الثالث: الأداة نفسها (إلا)

_ الرابع: الفعل بدون (إلا)

---

(1) شرح المفصل: 1/ 317.

(2) الجنى الداني: 355.

(3)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 317، والهمع: 25/2.

(4)ينظر: الهمع: 32/2.

(5)ينظر: أنوار المصابيح: 291، وينظر: 1/ 291، والمقتصد: 2/ 754.

(6) أراد بقوله هذا بقية الوجوه وهي (يا) التي تنوب مناب ادعو، (ك) أي الضمير المتصل من قوله ادعوك، ينظر: أنوار المصابيح: 291.

_ الخامس: أنْ المخففة من الثقيلة المدغمة مع لا

_ السادس: أن المقدرة بعد إلا

_السابع: المستثنى بواسطة إلا

_ الثامن: المخالفة[1]، أي: مخالفة المستثنى منه

إلا أنَّ الجندي –رحمه الله– لم يذكر جميع المذاهب، بل اكتفى بذكر مذهبين للبصريين، إذ قال في المذهب الأول: ((والعامل في المستثنى المنصوب هو الفعل بتوسط؛ لأنَّ الفعل الذي قبل حرف الاستثناء –وإنْ كان لازماً في الأصل– يتعدى إلى المستثنى بتوسط ذلك الحرف تعدي الفعل اللازم بحرف الجر؛ ألا ترى أنّ إلا في قولك: خرج القوم إلا زيداً، قد أوصل ذلك الفعل إلى زيد اتصال الباء للفعل في مررت بزيدٍ إلى زيدٍ))[2] وقد ذهب سيبويه هذا المذهب، وقال: ((والوجه الآخر يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه، ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قُلْتَ عشرين درهماً))[3]، وكذلك ابن يعيش[4]، وابن عقيل[5]، وغيرهم.

واحتج البصريون بأن قالوا: ((هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا إنَّه قَوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر؛ لأن (إلّا) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو ما زيد إلا يقوم، وما عمرو إلا يذهب، وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي، نحو: ما زيد إلّا قامَ، وما عمرو إلّا ذهب، والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدَّيان وليسا عاملين، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطّيالسة..))[6].

– المذهب الثاني: أن يكون الناصب للمستثنى الأداة (إلا)، وعلى رأس القائلين به المبرد، إذ قال: ((وذلك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أنَّ زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً كانت (إلا) بدلاً مِن قولك: أعني زيداً، واستثنى فمن جاءني زيداً فكانت بدلاً مِن الفعل)) [7].

(1) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد، لابن عقيل: 1/ 593.

(2) أنوار المصابيح: 320.

(3) الكتاب: 2/ 310.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: 1/ 598.

(6)الانصاف: 1/ 213، وينظر شرح المصابيح: 320 –321.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية.

وهذا مذهبٌ كوفيٌ، وإليه ذهب بعض البصريين كأبي العباس المبرد والزجاج[1]، واحتج الكوفيون بقولهم: ((الدليل على أنَّ (إلا) هي العامل؛ وذلك لأن (إلا) قامت مقام استثني، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه: استثنى زيداً، ولو قلت (استثني زيداً) لوجب أنْ تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه)[2]، وردَّ عليهم ابو البركات بفساد رأيهم من خمسة وجوه: الأول: أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وهو غير جائز، فقولنا "ما زيد قائماً" على قول الكوفيين بمعنى: نفيتُ زيداً قائماً، الثاني: يلزم مِن إعمال (إلا) عدم جواز غير النصب وهذا غير صحيح؛ إذ لا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو (ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد))[3].

أما الثالث: (أنه يبطل بقولك: (قام القوم غير زيد) فإن غير منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير إلا؛ لأنّا لو قدرنا إلا لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد..، الوجه الرابع: أن نقول لماذا قدرتم استثني زيداً فنصبتم؟ وهلّا قدرتم امتنع فرفعتم..، والوجه الخامس: إنّا إذا أعملنا (لا) بمعنى استثني كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة وحتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى مِن جعله جملتين مِن غير فائدة)[4].

– المذهب الثالث: أن يكون منصوباً بـ (أنْ) المخففة مِن إنَّ، وهو مذهب الكوفيين، فالأصل في (إلا) عندهم: إنْ المخففة وتلتها (لا) فأدغِمَتْ النون باللام فأصبحت (إلا)[5]، وإليه ذهب الفراء إذ قال: (إلا مركبة مِن (إنْ) و (لا) العاطفة، حذفت النون الثانية مِن (إن)، وأُدغمت الأولى في لام (لا))[6].

وممن نسب هذا المذهب إلى الفراء الأزهري[7] والرضي[1] والانباري، وقال الأخير: ((ذهب الفراء، وَمَن تابعه مِن الكوفيين –وهو المشهور من مذهبهم– إلا أنَّ (لا) مركبة مِن (إن) و (لا)...))[2].

---

(1) الانصاف: 1/ 261، وينظر: أسرار العربية: 81.

(2) المقتضب: 4/ 390.

(3) ينظر: الانصاف: 1/ 213.

(4) ينظر: الانصاف: 1/ 204.

(5) ينظر: الانصاف: 1/ 215، وشرح التسهيل: 2/ 279.

(6) شرح الرضي للكافية: 2/ 115.

(7) ينظر: شرح التصريح: 1/ 542.

وممن ردَّ بفساد هذا المذهب، ابن يعيش إذ تناول هذه المسألة في شرحه للمفصل وقال: ((وهو قول فاسد أيضاً لأنّا نقول: ما أتاني إلا زيد، فنرفع زيداً وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب))[3]، وَمَن يرجع إلى قول الفراء يُحكم بفساد نسبة هذا القول له فهو على غير هذا المذهب[4].

– المذهب الرابع: الناصب للمستثنى هو الفعل بغير واسطة (إلا):– فالعامل في المستثنى في هذه الحالة هو الفعل، وقد نُسب هذا المذهب لابن خروف[5]، وممن عمل به السيوطي، إذ قال: ((إنه بما قبل (إلا) مِن فعل ونحوه مِن غير أن يُعدَّى إليه بواسطة (إلا)، وَعُزي لابن خروف لانتصاب (غير) به بلا واسطة، إذا وقع موقع (إلا)[6]، وردَّ ابن مالك هذا المذهب؛ لأن المستثني بـ (إلا) لديه لا يقع إلا منصوباً، والناصب له ليس ما قبله ولا به مستقلاً)[7].

– المذهب الخامس: أن يكون المستثنى منصوباً بـ (أنْ) مُقدرة بعد (إلا)، وعزى هذا المذهب غير واحدٍ إلى الكسائي، فإذا قلتَ: قام القوم إلا أن زيداً لَم يقم، فإنَّ (زيداً) اسم (لا) وخبرها محذوف، وقال الكسائي: ((هو منصوب إذا انتصب بـ (ان) مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أنَّ زيداً لَم يقمْ))[8] وممن نسب هذا المذهب إلى الكسائي: ابن يعيش، وخالد الأزهري والأنباري[9].

– المذهب السادس: العامل المعنوي وهو مذهب المخالفة: ومعناه أنَّ المستثنى إنما نُصب لأنه مخالف المستثنى منه، والمخالفة أمر معنوي وليس لفظي، ربما جاء مفهوم المخالفة مِن طبيعة جملة الاستثناء إذ إنه تقوم على استثناء الشيء مِن خلافه، وقد نَسب الأزهري هذا القول للكسائي: إذ

(1) ينظر: شرح الرضي للكافية: 2/ 115.
(2) الانصاف: 1/ 261
(3) شرح المفصل: 2/ 77.
(4) ينظر: معاني القرآن: 1/ 377.
(5) ينظر: الهمع: 3/ 252.
(6) المصدر نفسه.
(7) ينظر: تسهيل الفوائد: 101.
(8) الانصاف: 1/ 261.
(9) ينظر: شرح المفصل: 2/ 76.

قال: ((والسادس: المخالفة، وحُكي عن الكسائي))[1]، وقول الفراء: ((فإذا استثنيت الشيء مِن خلافه كان الوجه النصب))[2] فيه إشارة إلى تأييده هذا المذهب.

– المذهب السابع: أن تكون (إلا) هي الناصبة للمستثنى، قال ابن مالك في التسهيل: ((فللمستثنى بـ (إلا) النصب مطلقاً بها لا بما قبلها معدي بها، ولا بهِ مستقلاً، ولا بأستثني مضمراً، ولا بـ (أن) مقدرة بعد، ولا بـ (إن) مخففة مركباً منها ومن (لا) خلافاً لِزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه والمبرد))[3].

– المذهب الأخير: المستثنى بواسطة (إلا)، وهو مذهب بصري، ومن ارتضاه: الرضي، وابن الحاجب[4]، قال أبي البركات: (وأما قولهم والذي يدل على أنَّ الفعل ليس عاملاً قولهم: ((القوم إخوتك إلا زيداً، فينصبون زيداً، وليس ها هنا فعل ناصب، قلنا: الناصب له ما في إخوتك مِن معنى الفعل، لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلا زيداً، فـ (إلا) قوّت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه))[5].

وبعد كل هذا الخلاف، الذي طال ناصب المستثنى حتى أنَّ بعض العلماء لَم يُرَجِّح شيئاً مِن المذاهب كالسيوطي[6]، يمكن أنْ يلخص إلى مذهبين أساسيين يدور حولهما كل هذا الخلاف:–

أ– مذهب البصريين الذي يستند على إعمال الفعل سواء كان إعماله بنفسه، أو إعمال معناه، أو إعماله بتوسط (إلا).

ب– مذهب الكوفيين، الذي يستند على إعمال الأداة سواء كانت (إلا) بنفسها أم بـ (أنْ) المقدرة بعد (لا)، أم بـ (أن) المخففة.

أما مذهب المخالفة فاستبعده لضعف حُجَّته، وأمَّا الذي أراه فهو مذهب البصريين أيَّاً كان ما ذهبوا إليه، ما دام الناصب هو الفعل، أو معناه، أو ما جرى مجراه لأسباب: –

1– مهما بدا اختلاف ظاهر مذاهب البصريين، إلا أنها تؤدي إلى غاية واحدة، وهي إثبات العمل للفعل، بخلاف مذهب الكوفيين، وهذا واضح مِن خلال مذهب المخالفة.

(1) شرح التصريح: 1/ 541.
(2) خزانة الأدب: 3/ 252
(3) التسهيل: 101.
(4) ينظر: شرح الرضي للكافية: 2/ 116.
(5) الانصاف: 1/ 264.
(6) ينظر: الهمع: 253/3.

2- أن الحرف يمكن أنْ يُعوِّض عنه الفعل، لأن معنى (إلا): أستثني، بخلاف الحرف نقول: جاء القوم واستثني زيداً، ولا يصح العكس؛ فلا تقوم (إلا) مقام (جاء).

3- أنَّ المستثنى المنصوب مشابه للمفعول به، وإذا شابهه كان تقدير فعل أو معنى الفعل أفضل مِن إعمال الأداة.

المسألة الخامسة: الخلاف في تقديم التمييز على عامله:

من المنصوبات التي وقع فيها الخلاف التمييز، وهو أسم نكرة فضلة، يأتي لبيان إبهام أو تفصيل إجمال[1]، وعامله إمّا أنْ يكون متصرفاً أم لا، فإن كان عامله جامداً فلا خلاف في منع تقديمه عليه، وإنْ كان متصرفاً ففيه مذهبان أحدهما: المنع وهو مذهب البصريين، والآخر الجواز، وهو مذهب الكوفيين.

قال الجندي: ((المميز في هذا الباب لا يجوز تقديمه على الفعل، نحو قولك: (نفساً طَابَ زيدٌ؛ لأَنَّهُ فاعل في الحقيقة؛ ألا تراك تقول: حَسُنَ زيدٌ غلاماً، والحسن للغلام، ولا حَظَّ لِزيدٍ فيه مِن جهة المعنى، هذا مذهب (صاحب الكتاب)[2]، وعند المبرد[3] يجوز التقديم، والحجة له أَنَّ العامل فعل محضٌ فيجوز التقديم، وكأنَّه قاس على الحال، فتقديمهما على الفعل جائز، والفرق لصاحب (الكتاب) أنَّ التمييز لمَّا كان فاعلاً من جهة المعنى لم يجز تقديمه، كما لا يجوز التقديم إذا قلتَ: طابَ نفس زيدٍ، بخلاف قولك: راكباً جاءَ زيدٌ؛ فإنَّ الفعل فيه قد أخذ فاعله لفظاً...))[4].

بَيَّن الجندي الحكم في هذه المسألة، ثم ذكر مذهبي النحاة فيها، فمذهب سيبويه المنع وهو:

- المذهب الأول: وحجة سيبويه أنّ التمييز فاعل في الأصل، فكما أنَّ الفاعل لا يتقدم فكذلك ما كان مثله أو ما في حكمه، وهذا مذهب أكثر البصريين وبعض الكوفيين؛ فمنعوا تقديم التمييز على عامله متصرفاً كان أم غير متصرف، وأجاب المبرد عن مذهب البصريين قائلاً: ((... وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن (عشرين درهماً) إنّما عمل في الدراهم ما لَم يؤخذ من الفعل، أترى أنّه يقول: (هذا زيداً قائماً)، ولا يجيز (قائماً هذا زيدُ)؛ لأن العامل غير فعل، وتقول: (راكباً جاء زيدُ)؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً))[5].

(1) ينظر: التطبيق للنحوي، لعبده الراجحي: 269.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 204 -205، والانصاف: 2/ 828 -832.

(3) وهو المبرد من البصريين ذهب هنا مذهب الكوفيين، ينظر: المقتضب: 3/ 36.

(4) انوار المصابيح: 226- 227.

(5) المقتضب: 3/ 36.

وابن مالك أيضاً جوّز مذهب سيبويه، ووافق المبرد ومن معه، فقال: ((أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله أذا لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان إياه نحو: طاب زيدٌ نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول، قياساً على سائر الفَضْلَاتِ المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ما ورد ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح))[1].

– المذهب الآخر: الجواز، وهو كما تقدم رأي المبرد ووافقه الكسائي والمازني[2] وغيرهما من الكوفيين، فهؤلاء جوزوا تقديم التمييز على عامله، وَبَيَّن المبرد علة الجواز فقال: ((وأعلم أن التبيين – التمييز– إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل نحو: "تصببت عرقاً وعرقاً تصببت" وقد خالف سيبويه الذي علل المنع بأَنَّه بمنزلة: (عشرون درهماً))[3].

قال ابن يعيش: ((ذهب ابو عثمان المازني، وأبو العباس المبرّد، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه))[4] وممن ذهب هذا المذهب: الجرمي[5]، وابن مالك[6]، واستدل المبرد ومن تابعه بقول المخبل السعدي[7]:

أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيبُها وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ

وبقول ربيعة بن مقروم[8]:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقلّص كميش إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحَلَّبا

فالشاهد في الأَوَّل (نفساً) وفي الثاني (ماءً)؛ حيث نُصبا على التمييز رغم وقوعهما قبل عاملهما وهو في الأول: (تطيب)، وفي الثاني (تحلّباً) فدل ذلك – كما زعموا– على صحة مذهبهم[9].

(1) شرح التسهيل: 2/ 335_389

(2) ينظر المقتضب: 3/ 36، والجمل في النحو: 240– 243.

(3) المقتضب: 3/ 36.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 42.

(5) ينظر: الاصول في النحو/229/2، والخصائص: 2/ 386.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 4/ 389.

(7) ديوان المخبل السعدي: 421.

(8) ديوان ربيعة بن مقروم.

(9) ينظر: المقاصد النحوية: 417–424.

وَمِمَّن رد استدلالهم، وذهب مذهب سيبويه ابن الأنباري في الإنصاف، فقد رد ما جاؤوا به من قيامهم التمييز على الحال، ومن الروايات التي ذكروها[1]، وتابع الجندي سيبويه ورد– ايضاً– على حججهم في (الإقليد في شرح المفصل) فقال: ((الجواب على الاستدلال الأول أَنَّ المميز فاعل فلا يجوز تقديمه، بخلاف الحال، فقولك (جاءَ زيدٌ) فعل وفاعل و(راكباً) بعد ذلك فضله في حكم المفعول، فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو: (ضرب زيداُ عمرو) والجواب عن الثاني أَنَّ الرواية هي: (وما كان نفسي) فـ (نفسي) اسم كان و(تطيب): خبرها، وكأَنَّه قال: (وما كان نفسي طيبة) والجواب الثاني: أَنَّ ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به))[2].

هذا وقد أوجز الجندي في عرض المسألة موازنة بين ما ذكره هنا وفي (الإقليد)؛ فلم يذكر الشواهد الشعرية في (أنوار المصابيح) وقام هنا بذكر مذهبه، وذلك من خلال بيان حكم المسألة وهو قولهِ: ((أنّ المميز في هذا الباب لا يجوز تقديمه على الفعل...))[3]، ثم أورد بعض الأمثلة وذكر المذهب الذي تابعه، وهو مذهب سيبويه، واتبعه بذكر المذهب المناوئ وهو مذهب المبرد، وَبَيَّن علّة المنع في تقديم المميز، ثم ختم المسألة ببيان حكم تقديم المميز على المرفوع، وهو قوله[4]: ((وأمّا تقديم المميّز على المرفوع فجائز بالاتفاق؛ نحو: (طاب نفساً زيدٌ))، وعليه قوله:

تَضوَّعَ مِسكاً بَطنُ نُعمانَ إِن مَشَت بِهِ زينَبٌ في نِسوَةٍ خَفِرَات[5]

ومما تقدم وبعد دراسة أقوال النحاة تبيّن للباحثة أنَّ رأي البصريين هو الصواب وإن كان رأي المبرد لا يخلو من وجاهة ؛ لأنه استدل بدليلين أحدهما: قياسي: إذ أنه قاس التمييز على الحال باعتبارهما فضلة، والآخر: سماعي: وهو استشهاده بشواهد شعرية، وإنْ كانت بروايات متعددة يكفي وجودها، إلَّا أَنَّ ما استدل به هو ومن وافقه يضعف أمام القول المشهور في نصب: (شيباً) من قوله تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}[6]، فهو تمييز منقول من الفاعل وأصله: واشتعل شيب الرأس[1]؛ لذلك أرى بأنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الراجح.

---

(1) ينظر: الإنصاف: 2/ 830.

(2) الإقليد في شرح المفصل، لتاج الدين الجندي: 561–562.

(3) أنوار المصابيح: 226.

(4) المصدر نفسه: 227.

(5) البيت لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي، ينظر: الحماسة البصرية: 2/ 205، والتذكرة الحمدونية: 6/ 148، وتضوَّعَ: تحرك أو انتشر، ينظر: لسان العرب: 8/ 229.

(6) سورة مريم: 4.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أودُّ أَنْ أعرض أَهم ما توصلتُ إليه.

1. اعتمد الجندي في تناوله للمسائل الخلافية على الدقة والمقارنة بالدليل والحجة، فضلا عن احتجاجه بأقوال أئمة اللغة.

2. متابعة الجندي للمذهب البصري في المسائل الخلافية التي تناولها، على الرغم من وجود مسألة رأيتُ فيها أنَّ المذهب الكوفي هو الراجح، وهي مسألة الخلاف في تقديم خبر ليس عليها

3. عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، لمشابهتها (ما)، ولضعف الاعتماد على فعليتها، ولجواز إلغائها عن العمل.

4. عدم جواز حذف أحد مفعولي (ظنَّ وأخواتها) إذا لم يدل عليها دليل؛ إذ يترتب على حذفها من دون وجود ما يدل على ما حذف عدم الإفادة من الكلام.

5. إنّ تعدد الأقوال في ناصب المستثنى لا يهم ما دامت الأقوال تؤدي إلى غاية واحدة، وهي إثبات العمل للفعل سواء كان بنفسه أو بمعناه.

وأخيراً أحمدُ اللهَ العليّ القدير، وأصلّي وَأُسلّم على البشير النذير.

المصادر والمراجع

. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب_ بيروت. 1994م.

. أنوار المصابيح شرح مصباح المطرزي لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي الحنفي (ت:٦٦٩هـ)، دراسة وتحقيق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، من الطالبة شهد ياسر ذاكر محمود الداموك، بإشراف الأستاذ الدكتور: محمود خلف حمد السبهاني، كلية الآداب/ جامعة الأنبار. 2021م

. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: 1117هـ) المحقق:أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة: الثالثة، 2006م_ 1427هـ.

. اسرار العربية، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الناشر: دار الجيل_ بيروت، الطبعة الأولى.1995م.

. أسرار النداء: في لغة القرآن الكريم، إبراهيم حسن إبراهيم، الناشر: القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة، 1978م.

(1) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي: 13/ 7، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: 4/ 490.

. إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، لأبي القاسم الزجاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي (ت 700هـ). دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ،2003 م.

. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة_ جامعة أم القرى، الناشر: مكتبة الخانجي_ القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ_ 1992م.

. إعراب القرآن للنحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون_ دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى، 1421هـ.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السّراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان. الطبعة الاولى ، 2001 م.

. الإقليد في شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت:٦٦٩هـ)، من بداية الاسم المصغر الى آخر قسم الأفعال، تحقيق: الطالب: مصطفى سالم ميلاد، جامعة 7 أكتوبر_ كلية الآداب بمصراته، 2005_ 2006م.

. الأنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، أبو العباس أحمد بن معد الاقليش الاندلسي المالكي (ت.55هـ)، تحقيق: أحمد رجب أبو سالم، الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع_ الكويت، 1438هـ_ 2017م

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات الانباري (ت557هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت ، الطبعة الأولى: 1424هـ_ 2003م.

. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت 562هـ)، الناشر: دار صادر_ بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم_ دمشق_ دار كنوز أشبيليا، الطبعة: الأولى.1998م.

. التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، الازهري زيد الدين المصري (ت905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ_ 2000م.

. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة: الأولى، 1420هـ_ 1999م.

. التوطئة، أبو علي الشلو بيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الرسالة ، الكويت_ 1401هـ_ 1981م.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي البصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة_ أ. محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة: الأولى 1413هـ_ 1992م.

. الحماسة البصرية، علي بن ابي فرج بن الحسن، صدر الدين البصري (ت659هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب_ القاهرة، 1983م.

. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية طبعة عن دار الكتب المصرية، القاهرة ، الطبعة الاولى ،1952م

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم_ دمشق. د. ت.

. الزاهر في معاني كلمات الناس المؤلف: محمد بن القاسم بن محمدا بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة_ بيروت الطبعة: الأولى، 1412هـ

. السيرة النبوية لابن هشام المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ) المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة. دار الجيل ، بيروت،الطبعة الاولى ،1975م.

. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي_ القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ_ 1988م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ) الناشر: دار الكتاب العربي_ بيروت الطبعة: الثالثة _1407هـ-1986م.

. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الاندلسي القرطبي (ت437هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1418هـ_ 1997م.

. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر_ دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ_ 1995م.

. المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (492_ 567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الناشر: المجمع العلمي، دمشق، 1392هـ_ 1972م.

. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار الفكر_ دمشق، دار المتنبي_ جدة، الطبعة: الأولى، 1400هـ_ 1405م.

. المسائل الشيرازيات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت 377 هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: كنوز إشبيليا، الرياض، 1424هـ_ 2004م.

. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين محمود أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، احمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة_ القاهرة_ الطبعة: الأولى، 1431هـ_ة2010م.

. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الرشيد للنشر_ الجمهورية العراقية، 1982م.

. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الصباغ، المطبعة التجارية الكبرى_ تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1987م.

. الهاشميات، وهو شرح هاشميات الكميت ابن زيد الاسدي بتفسير أبي رياض احمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: داؤد سلوم، ونوري جودي القيسي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1986م.

. جلاء الافهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط_ عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار العروبة_ الكويت_ الطبعة: الثانية، 1407هـ_ 1987م.

. حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة (ت نحو 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الخامسة ،1997م

. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الازراري (ت837هـ)، تحقيق: عصام شقيو، الناشر: دار الهلال_ بيروت، ودار البحار_ بيروت، 2004م.

. خزانة الأدب ولب العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1967م.

. ديوان المخبل السعدي، محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الأولى_ بيروت_ 2007م.

. ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، ربيعة بن مقروم الضبي، تحقيق تماضر عبد القادر فياض خرفوش، الناشر: دار صادر_ بيروت، 1999م.

. رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي (ت: 702هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم_ دمشق_ الطبعة: الثانية، 1405هـ_ 1985م.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة الاولى ،2000م.

. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله عبد الرحمن بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث_ القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400هـ_ 1980م.

. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الاشموني الشافعي (ت900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ_1998م.

. شرح الكافية (كافية ابن الحاجب)، محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي الرضي، تحقيق: محمد تور الحسن، وحمد محي الدين عبد االحميد، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، 1359هـ.

. شرح اللمع_ في اللغة لابن جني_ لابن برهان العكبري، الناشر: مطبعة الرسالة ،الكويت ، الطبعة: الأولى، 1404هـ_ 1984م.

. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش (ت643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ_ 2001م.

. شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين أبو علي، الصاغرجي، مأمون، الناشر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق_ سوريا، 1414هـ_ 1994م.

. شرح جمل الزجاجي، على بن مؤمن بن علي ابن عصفور الاشبيلي أبو الحسن (ت 669هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، 2009.

. شرح كتاب سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت358هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة: الأولى، 2008م.

. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة(ت:١٠٦٧هـ)، الناشر : مكتبة المثنى – بغداد،الطبعة الاولى ، ١٩٤١م.

. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الافريقي (ت711هـ)، الناشر: دار صادر_ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السَّري الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، وخرج أحاديثه: أ. علي جمال الدين محمد، دار الحديث_ القاهرة_ الطبعة: الثانية، 1418هـ_ 1997م.

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار_ مطبعة دار الكتب المصرية_ القاهرة_ الطبعة: الأولى، 1374هـ_ 1955م.

. نتاج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (581هـ) الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت الطبعة الأولى: 1412- 1992

. همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقة_ مصر .د.ت.

. الايضاح العضدي، أبو علي الفارس (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي مزهود، كلية الآداب_ جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1389هـ_ 1969م.

. التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ_ 1986م.

References

.Al-Mubarrad, M. Y. (1994). *Al-Moqtadab*. The World of Books press. Beirut. Lebanon.

.Al-Damuk, Y. Sh. (2021). *Anwar Al-Masabih in explaining Misbah Al-Matrazi*. Master dissertation at university Anbar. Iraq.

. Al-Ghani, A. M. (2006). *Ithaf of human virtues in the fourteen readings author* (3rd ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyya press. Lebanon.

.Al-Barakat, M. U. (1995). *Arabic secrets* (1st ed.). Al-Jeel press. Beirut.

.Ibrahim, H. I. (1978). *The secrets of calling: In the language of the Holy Qur'an*. New Faggala Press. Cairo.

.Al-Zajaji, M. A. (2003). *Fixing the defect in Ketab Aljumal*. Alkotob Al-Ilmiay Press Beirut.

.Al-Hamdani, H. A. (1992). *The syntax of the seven readings and their causes* (1st ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

.Al-Nahhas, A. M. (2000). *The syntax of the Holly Qur'an* (1st ed.). Al-Kotub Al-Ilmiya press. Beirut.

.Al-Nahawi, M. S. (2001). *Assets in grammar (1st ed.)*. Al Resala for publication. Beirut. Lebanon.

.Milad, M. S. (2006). *Al-Iqleed to explain the detailed: from the beginning of the diminutive noun to the end of the verbs section*. Master dissertation, 7th October University. Egypt.

.Al-Aqleesh, A. M. (2017). *The news in explaining the facts of attributes and names*. Al-Diyaa for Publishing and Distribution. Kuwait.

.Al-Ansari, A. U. (2003). *Fairness in matters of disagreement between grammarians, Basrains and Kufains* (1st ed.). Al-Asraih library press. Beirut.

.Al-Baghdadi, M. H. (1996). *The Hamdounian commemoration* (1st ed.). Al-Sader press. Beirut.

.Al-Andalusi, H. (1998). *Appendix and complement in explaining the book of facilitation* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.

.Al-Jarjawi, Kh. A. (2000). *The statement on the explanation* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.

.Al-Rajhi, A. (1999). Grammatical Application (1st ed.). Al-Maarif Library for Publishing and Distribution. Riyadh.

.Al-Shallo Beni, A. (1981). *The preface*. Al-Resalah publishing. Kuwait.

.Al-Moradi, B. Q. (1992). *Al-Jana Al-Dani in the letters of meanings* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.

.Al-Basri, A. F. (1983). *Al-Hamasah Albssraia*. Alam Al-Kutub press. Cairo.

.Ibn Jinni, M. (1952). *Properties*. Scientific library from Egyptian kotob press. Cairo.

.Al-Samin, A. Y. (N.D). *Al-Durr Al-Masun in the science of Al-Kitab Al-Maknoun*. Al-Qalam for publication. Damascus.

.Muhammad, Q. M. (1992). *Al-Zahir in the meanings of people's words* (1st ed.). Al-Risala Foundation press. Beirut.

.Al-Hamiri, A. H. (1975). *Biography of the Prophet by Ibn Hisham*. United Art Printing Company. Beirut.

.Al-Harithi, A. O. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

.Al-Zamakhshari, A. A. (1986). *The spotter of facts of the revelation's mysteries* (3rd ed.). Arab book for publishing. Beirut. Lebanon.

.Al-Qayrawani, M. H. (1997). *Revealing the aspects of 7th readings: causes and argument*. Al-Resala for publishing. Beirut.

.Al-Baghdadi, A. H. (1995). *The core in the falls of formation and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

.Al-Khashab, A. A. (1972). *The improviser in explaining sentences*. Scientific complex. Damascus.

.Aqeel, B. (1985). *Assistant to facilitate benefits* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

. Al-Ghaffar, H. A. (2004). *Al-Shirazi matters*. Treasures of Seville press. Riyadh

.Al-Ayni, M. A. (2010). *Grammatical purposes in explaining evidence of the millennium* (1st ed.). Al-Salam for Printing, Publishing and Translation. Cairo.

.Al-Jurjani, A. (1982). *Al-Muqtasid in explaining Al-Iddh*. Al-Rasheed Publishing House. Republic of Iraq.

.Al-Jazari, M. M. (1987). *Publication in 10th readings (1st ed.)*. Al-Kutub Al-Alami press. Beirut.

.Al-Asadi, Y. A. (1986). *The Hashemites*. World of Books press. Beirut.

.Al-Jawziyyah, M. A. (1987). *Clarity of understanding in the virtue of praying for Muhammad* (PBUH) (2nd ed.). Al Orouba press. Kuwait.

.Muhammad, A. (1997). *The argument of readings*. Al-Risala press. Beirut.

.Al-Hamwi, H. (2004). *The treasury of literature and its purpose*. Al-Hilal press. Beirut.

.Al-Baghdadi, A. (1967). *The Treasury of Literature and the Heart of Arabs*. Abdel Salam Haroun. Cairo.

.Tarifi, M. N. (2007). *Anthology of Al-Mukhbal Al-Saadi* (1st ed.). Al-Sader press. Beirut.

.Al-Dhabi, R. M. (1999). *Diwan Rabia Bin Makrum Al-Dhabi*. Al-Sader press. Beirut.

.Al-Malqi, A. A. (1985). *Flagging structures in the letters of meanings* (2nd ed.). Al-Qalam press. Damascus.

.Al-Mawsili, O. J. (2000). *The secret of making syntax (1st ed.)*. World books press. Beirut.

.Al-Hamedani, A. A. (1980). *Explanation of Ibn Aqil on the Millennium of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.

.Issa, A. M. (1998). *Explanation of Al-Ashmouni on the Millennium of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Ilmiyya books press. Beirut.

.Al-Radi, M. H. (1940). *Explanation of Al-Kafiyya*. Al-Ilmiya books press. Beirut.

.Al-Akbari, B. (1984). *Explanation of Luma in the language* (1st ed.). Al-Resalah publishing. Kuwait.

.Al-Asadi, Y. A. (2001). *The detailed explanation of Al-Zamakhshari* (1st ed.). Al-Ilmiya books press. Beirut.

. Sagharji, A. (1994). *Explanation of the introduction of Al-Jazouliyyah*. Journal of the Arabic Language Complex. Damascus. Syria.

. Al-Ishbili, A. M. (2009). *Explanation of sentences for Al-Zajaji*. Al-Kutub Al-Alami press. Beirut.

.Al-Sirafi, Y. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alami press. Beirut.

. Abdullah, M. (1941). *Revealing suspicions on the names of books and arts*. Al-Muthanna Library press. Baghdad.

.Ali, M. M. (1994). *Lisan Al Arab* (3rd ed.). Al-Sader press. Beirut.

. Al-Zajjaj, I. S. (1997). *The meanings and syntax of Holly Qur'an* (2nd ed.). Al-Hadith press. Cairo.

.Al-Farra, Y. Z. (1955). *The meanings of Holly Qur'an* (1st ed.). Al-Kutub Al-Masria Press. Cairo.

.Al-Suhaili, A. A. (1992). *The product of thought in grammar* (1st ed.). Al-Ilmiya book press. Beirut.

.Al-Suyuti, A. A. (N.D). *Hama Alhawaa in the explanation of AL-Jawamai*. Al-Maktaba Al-Tawfiqa press. Egypt.

.Al-Faris, A. (1969). *The humeral clarification* (1st ed.). University of Riyadh. Kingdom Saudi Arabia.

. Al-Baghdadi, A. H. (1986). *Discerning on the doctrines of Basran and Kufian grammarians* (1st ed.). Al-Islamic west press. Beirut.